



((النشاط الائتماني للمصرف الصناعي العراقي مقارنة بين نشاطيه التخصصي والشامل))

أ.م.د. حسين عاشور العتابي

جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

الست مائدة إبراهيم عبد الصمد

جامعة بغداد

المعهد التخطيط الحضري والإقليمي

المستخلص :

يواجه المصرف تحولات عديدة أثناء سير عمله ولا سيما قد تحول من مصرف صناعي يسعى الى تحقيق التنمية الصناعية ، من خلال منحه قروض وتسهيلات تموية وتدعمه الدولة ، الى مصرف شامل يسعى الى تحقيق الربحية في ظل تنويع الأنشطة والخدمات والعمليات الائتمانية. يهدف البحث الى دراسة التحولات التي حدثت في المصرف الصناعي ، وتأثير هذا التحول على النشاط الائتماني. وقد استند في ذلك على فرضية رئيسة وهي :-
وجود علاقة ارتباط معنوية بين ال نشاط الائتماني وحجم التحول نحو عمليات الصيرفة الشاملة والمتخصصة من خلال معدل الأرباح المتولد من توظيفه الموارد المالية المختلفة في الأنشطة الائتمانية ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث :-
إن التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها بلدنا والمخاطر المرافقة لها قد أثرت في عدم استقرار جوانب الحياة السياسية والاقتصادية المختلفة ، مما أدى الى ظهور فجوة بين نشاطي المصرف الصناعي التخصصي والشامل .
ومن أهم التوصيات التي توصل إليها البحث :-
ضرورة توافر جميع السبل والوسائل التي تتيح للمصرف الصناعي للعمل ضمن النشاطين الشامل وبما يدعم بالدرجة الأساس الجانب التخصصي.

المقدمة :

تعد السياسة الائتمانية المحور الأساس للعمل المصرفي والتي يسعى الجهاز المصرفي إلى تحقيقها، وتُعرف بأنها الإطار العام التي يسترشد المسؤولون بها عند اتخاذهم القرارات الخاصة بمنح الائتمان فضلا عن كونها الأداة التي تساعد في تحديد وتخطيط الأهداف الائتمانية والرقابة



عليها . فالنشاط الائتماني تحكمه السياسة الائتمانية المتفق عليها والم نبتقة اثر التحولات الاقتصادية(كالتضخم والانكماش) والتي تؤثر على عمل المصرف الذي يسعى إلى إيجاد التوافق بين أهدافه الثلاثة الربحية والسيولة والأمان في ظل ممارسة أنشطته المختلفة . فللمصارف الشاملة تسعى لتحقيق هدف الربح والمنافسة في ظل ممارسة أنشطتها المتنوعة التي لها اثر كبير في توسع الاقتصاد الوطني ، فممارسة الأنشطة المختلفة لجميع القطاعات يساهم في توظيف أموالها وزيادة ربحيتها وتقليل المخاطر التي تتعرض لها . أما المصارف الصناعية فتسعى إلى تحقيق التنمية للقطاع الصناعي بالدرجة الأولى . إن المصرف الصناعي العراقي مر بمراحل متعددة فقد تأسس كمصرف صناعي زراعي عام ١٩٣٥ ثم استقل كمصرف صناعي عام ١٩٤٦ من اجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطنية العراقية. وبسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق من حصار اقتصادي انخفض نشاطه التخصصي وتحول إلى تطبيق الصيرفة الشاملة عام ١٩٩٦ . فالمصرف الصناعي (شركة عامة) وحدة اقتصادية ممولة ذاتيا ومملوكة للدولة بالكامل يتمتع بشخصية معنوية ويمارس نشاطا اقتصاديا ويهدف إلى المساهمة في دعم الاقتصاد في مجال تنمية وتطوير الصناعة الوطنية والقيام بفعاليات الصيرفة التجارية وفق خطط التنمية.

((٢- منهجية البحث))

- ١-٢ : أولاً : مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث بالتحولات التي حدثت في المصرف الصناعي من جراء تغييره من مصرف يمارس نشاط مصرفي تخصصي إلى مصرف يمارس النشاط المصرفي الشامل، وتأثير هذا التحول على النشاط الائتماني المصرفي .
- ٢-٢ : ثانياً : هدف البحث : التعرف على النشاط الائتماني في ظل النظامين الشامل والمتخصص والعناصر الأساسية للتحليل الائتماني وبيان نتائج أهمية هذا التحليل في كلا النظامين والمقارنة بينهما.
- ٣-٢ : ثالثاً : أهمية البحث : بيان مدى أهمية تطبيق الصيرفة الشاملة والمتخصصة من خلال التعرف على كلا النظامين و المقارنة بينهما وأيهما أفضل في تحقيق الدور الايجابي للنشاط الائتماني الذي يحقق الأهداف التي يسعى إليه في خدمة التنمية والاقتصاد الوطني .
- ٤-٢ : رابعاً : فرضية البحث: توجد علاقة ارتباط معنوية بين النشاط الائتماني وحجم التحول نحو عمليات الصيرفة الشاملة والمتخصصة من خلال معدل الأرباح المتولد من توظيف الموارد المالية المختلفة في الأنشطة الائتمانية المدرة للدخل.



٥-٢ : **خامسا :- حدود البحث** : اختيار المصرف الصناعي العراقي لكونه مارس النظامين الشامل والمتخصص بشكل واضح .

ففي عام ١٩٩٠ لغاية ١٩٩٦ عمل كمصرف متخصص .
ومن عام ١٩٩٦ لغاية ٢٠٠٩/٤/٣٠ كمصرف شامل . ولغرض إكمال البحث بالوجه الأمثل تم استبعاد عام ٢٠٠٩ باعتبارها سنة تحول.

٦-٢ : **سادسا** : أسلوب البحث :

١- **المنهج الوصفي** : من خلال عرض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع البحث .
٢- **المنهج الاستقرائي / في الجانب التطبيقي** : الحسابات الختامية والكشوف المالية (كشف الدخل والميزانية العمومية) والتقرير السنوي للمصرف الصناعي العراقي في ظل عمله للنظامين الشامل والمتخصص للمدة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٩ م.

((٣- الجانب النظري))

١-٣ : **تعريف الائتمان المصرفي** : تم تعريف الائتمان المصرفي بما يلي :-
أي عملية يقوم بها المصرف وذلك عندما يضع مبلغ من المال تحت تصرف شخص آخر مقابل تعهد الأخير بتسديد المبلغ مع الفوائد المترتبة على هذه العملية في الموعد المتفق عليه (النجفي، ١٩٧٦ : ٣٢٠).

ويمكن تعريفه بالتبادل الحالي للبضائع والممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل (الشماع ، ١٩٧٥ : ٤٢٦) .

٢-٣ : **عناصر الائتمان المصرفي** : ومما تقدم من تعاريف يمكن بيان أُل عناصر الأساسية الائتمان المصرفي :- (عوض الله ، والفولي، ٢٠٠٣ : ٨٧)(الطاهر،الخليل، ٢٠٠٤ : ٣٦٢)

أولاً:- **علاقة مديونية**: حيث يفترض وجود دائن (مانح الائتمان) ومدين (متلقي الائتمان).
ثانياً:- **وجود دين**: وهو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين عليه القيام برده للأول.
ثالثاً:- **الأجل أو الفارق الزمني** :- وهي المدة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها
رابعاً :- **المخاطرة** : الوقت الذي يتحمله الدائن ، واحتمال عدم دفع الدين والفائدة المتفق عليها.
بالإضافة الى الثقة بين الأطراف المتبادلة للائتمان المصرفي .



٣-٣ : دور الائتمان المصرفي وأهميته وأثاره الاقتصادية :-

١- تشغيل الموارد العاطلة : فالجهاز المصرفي يقوم بتعبئة المدخرات من خلال ما يسمى بالودائع المصرفية الجارية أو الادخارية التي تشكل الأساس في مجال الإقراض أو الاستثمار (العزاوي، ٢٠٠٤: ٧٧) (الحكيم، ٢٠٠٨: ١٨).

٢- يؤدي الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية

٣- تسوية المبادلات (أداة للتبادل) : أي التبادل بين طرفين فلأوراق النقدية والمسكوكات تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها ، أما الشيكات تمثل ديناً لحاملها على المصرف المسحوب عليه (زكريا، السامرائي، ٢٠٠٦: ٧٧).

٤- يؤدي الائتمان دوراً كبيراً في تحديد مستوى الدخل القومي النقوي .

٥- للائتمان أهمية كبيرة في مجال الإنتاج ويتضمن تركيز رؤوس الأموال ازدياد حجم كل المشروعات نتيجة زيادة الاستثمارات الجديدة (عوض الله، الفولي، ٢٠٠٣: ٨٢) .

٦- يؤدي الائتمان دوراً كبيراً في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع (الطاهر، ٢٠٠٤: ٣٦٢).

٣-٤ : مبادئ سياسة منح الائتمان : ان عملية منح الائتمان التي تعتمد على عدد من المبادئ منها :- (وهم ، ٢٠١٠: ١٢١ ، ١٢٥)

١- تشخيص المخاطر التي يمكن إن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان .

٢- دقة المعلومات التي تقدم للإدارة العليا للمصرف وبحسب إدارته.

٣- مدى فاعلية الإجراءات التي يتخذها المصرف لتلافي مخاطر منح الائتمان وتصحي السلبيات.

٤- المعايير الواضحة لمنح الائتمان، فضلاً عن وجود نظام لتصنيف القروض ومخاطرها.

٥- تحديد النشاطات الاقتصادية المستهدفة وتحديد الأسواق التي ينوي المصرف دخولها .

٦- الموازنة بين المخاطر الائتمانية والربحية المتوقعة ومخصصات مخاطر القروض المحتسبة.

٧- المراجعة المستمرة لسياسة المصرف في مجال منح الائتمان للتأكد من سلامة هذه السياسة

وإمكانية تطبيقها . وتشخيص الثغرات التي قد تظهر أثناء عملية منح الائتمان .

٨- تشكل لجنة قائمة لمنح الائتمان تضم عدداً من كبار موظفي المصرف برئاسة احد أعضاء

مجلس الإدارة أو المدير المفوض ، وان ترفع توصيات إلى رئيس المجلس لتصديقها .



٣-٥: تصنيف الائتمان المصرفي : يصنف الائتمان إلى ستة أصناف الثلاثة الأولى منها يُعد ائتماناً عاملاً بينما الثلاثة الأخر غير عامل وعلى النحو الآتي:- (وهم، ٢٠١٠: ١٢٥) (تعليمات البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٤: ١٦)

١- الائتمان الممتاز:- ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل (الذهب والفضة) وحجز الودائع الثابتة وحساب التوفير والسندات الحكومية والضمانات المقدمة .

٢- الائتمان الجيد :- وهو الائتمان غير المستحق السداد ويمتاز بمخاطر عادية ووجود مصادر جيدة للسداد ومراكز مالية قوية للمقترض ويشمل الائتمان ألتعهدي القائم وغير المدفوع.

٣- الائتمان المتوسط :- وهو الائتمان المستحق التسديد الذي لم يمض على استحقاقه (٩٠) يوماً. ويستدعي المتابعة لغرض منع تحويله إلى ائتمان غير عامل .

٤- الائتمان دون المتوسط :- وهو الائتمان الذي مضى على موعده استحقاقه او استحقاق احد الإقساط أو الفوائد أكثر من (٩٠) يوماً أو أقل من (١٨٠) يوماً .

٥- الائتمان الرديء :- وهو الائتمان الذي مضى على موعده استحقاقه (١٨٠) يوماً وأقل من (٣٦٠) يوماً ولم يتم تسديده، والائتمان الذي تم تجديده أو إعادة جدولته لمرتين فقط من تاريخ التجديد أو الجدولة الثانية له ولا يسمح بأكثر من مرتين.

٦- الائتمان الخاسر :- وهو الذي مضى على موعده استحقاقه أكثر من سنة .

٣-٦: تحقق سياسة الإقراض الأهداف الآتية : (ارشيد ، جودة، ١٩٩٩: ٢٠٨)

١ تنمية أنشطة المصرف وتحقيق عائد مرضي.

٢ تأمين الرقابة المستمرة على العملية الإقراضية في مراحلها كافة.

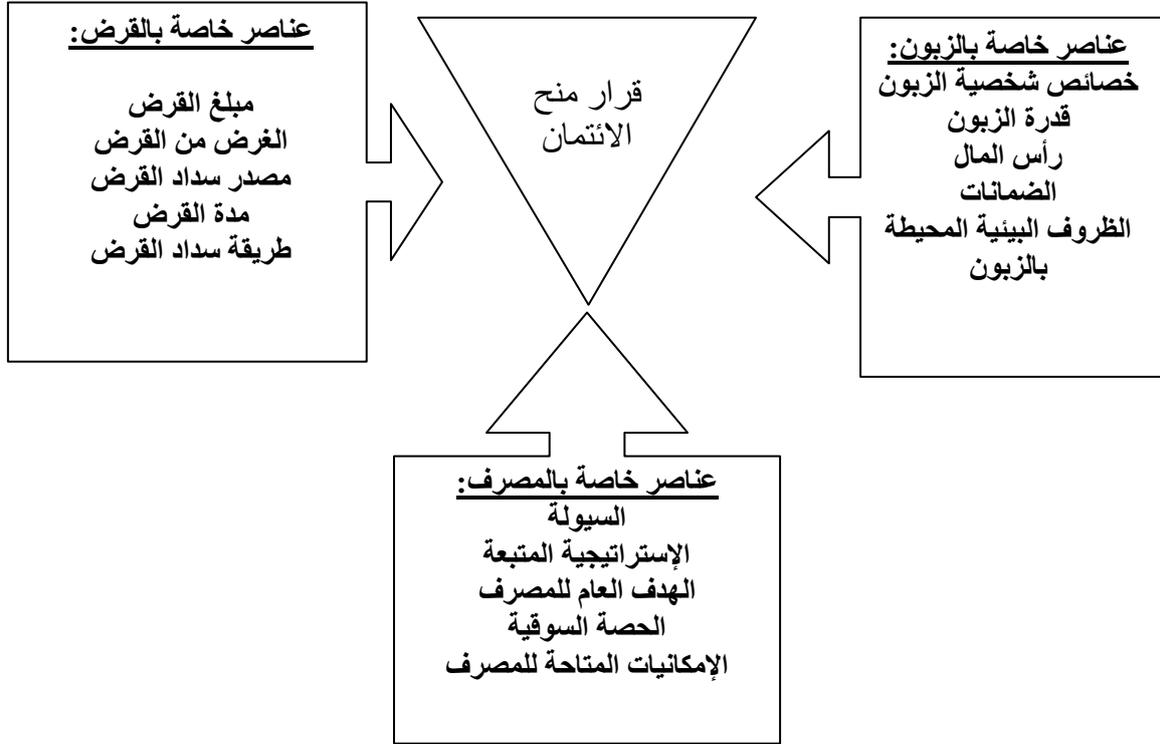
٣ سلامة القروض الممنوحة.

٣-٧: العناصر الأساسية في سياسة الإقراض ومنح الائتمان :

هناك مجموعة من العناصر التي تشكل حجر الزاوية للسياسة الإقراضية وتصنف كالآتي:-



الشكل (١-٢) العناصر الأساسية لسياسة الإقراض ومنح الائتمان



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (النشرة ، الشمري، ٢٠١٠، : ١٧- ٢٦)(الحسيني، ٢٠٠٠، : ١٣٥) (ارشيد، ١٩٩٩، : ١٠٥)

٣-٨: تعريف ومفهوم المخاطر الائتمانية :

Definition of Credit Risk

اولا :- تعريف المخاطر الائتمانية :

عدم تسديد الفوائد او أصل الدين أو كليهما للأوراق المالية أو القرض في الوقت المحدد".

(Hempel & Simonson, 1999:68) وتنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة موقف يتعرض له

المصرف عند تخلف الزبون عن تسديد الإقساط والفوائد المترتبة عليه والمتفق عليه في عقد القرض

مما يُعرضُ المصرف لخسائر الأرباح وهناك تعريفين وفقا لمفهومين مختلفين للمخاطر الائتمانية

وهما:(اللفي، ١٩٩٧، : ١٧٦)

١- تعريف المخاطر الائتمانية وفقا للمفهوم الضيق : وهي الاحتمال القائم دائما بعد م قيام

الطرف المقابل للبنك (الزبون) بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك وبالشروط والأوضاع كافة وفي آجال

الاستحقاق المتفق عليها.



ويترتب على هذا التعريف ما يلي : إن احتمال عدم الوفاء بالالتزامات اتجاه البنك احتمالاً قائماً دائماً، ودرجة تحققه في المستقبل غير معلومة للبنك بدقّة كاملة، يتراوح تحققه في المستقبل بين الصفر و ١٠٠ % .

٢- **تعريف المخاطر الائتمانية وفقاً للمفهوم الواسع** : وتعرف بأنها الاحتمال القائم دائماً بعدم قيام الطرف المقابل للبنك (إطراف متعددة) بالوفاء بالتزاماتها تجاه البنك وبالشروط والأوضاع كافة وفي آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقاً.

٣-٩: **أنواع المخاطر الائتمانية** : هناك عدة أنواع من المخاطر الائتمانية التي ينبغي على إدارة البنك تفاعلياً إضرارها، وأهمها:- (أرشيد، جودة، ١٩٩٩: ٢١٣)

- ١- **مخاطر العميل (الشركة)** وتتعلق بطبيعة نشاط الشركة وأدائها التشغيلي ومركزها المالي .
- ٢- **مخاطر الإدارة وأنماط السياسات** التي تتبعها في مجال التسعير وتوزيع الأرباح .
- ٣- **مخاطر الصناعة** والتي يزاؤها المقترض ومدى تأثير الظروف عليها كالتقدم في صناعة الكمبيوتر .

- ٤- **مخاطر الاقتصاد الكلي** : وتشمل مخاطر السياسة وتقلبات أسعار الفائدة ومعدلات النمو السكاني والاقتصادي، والقوانين والتشريعات وقوانين تحويل العملة الأجنبية .
- ٥- **مخاطر تذبذب أسعار الصرف** : وهذه لا تظهر إلا عندما تكون هناك عملية إقراض في الخارج .

- ٦- **مخاطر تذبذب أسعار الفائدة**: فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي الى انخفاض في مستوى القروض
- ٧- **مخاطر السيولة** :- وتنشأ مخاطر السيولة من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه فتنشأ ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة
- ٨- **مخاطر تغير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته** :- إن تغيير هذه القوانين والتشريعات تعطي مجالاً للبنك للتوسع أكثر في عملية المنح وبالعكس عند تضيق المجال .

٤ المصارف الشاملة والمتخصصة والمقارنة بينهما :

- ٤-١: **تعريف المصارف الشاملة** : إن موضوع الصيرفة الشاملة أصبح سمة العصر فقد تبلورت فكرة الصيرفة الشاملة سريعاً مما جعلها تحتل مكانة متميزة وأصبح المصرف الشامل هو الاختيار الأفضل والأمن لتقديمه الخدمات كافة وإشباع رغبات الزبون المتنوعة. وقد تم تعريفها بأنها :-



- مجموعة من القدرات والفعاليات الإدارية والفنية التي تمتلكها المصارف لتقديم الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية والمتخصصة والعمل على تعميق السوق المالية المساندة للقطاعات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية (الامام، ١٩٩٨: ٦٢). ويمكن تعريف المصرف الشامل بأنه -المصرف الذي يحصل على مصادر تمويله من القطاعات كافة ويمنح الائتمان لكل القطاعات كما ويقدم لها الخدمات المتنوعة غير المستندة الى رصيد(الشماع، ٢٠٠٤: ٣٨).

٢-٤ : **خصائص الصيرفة الشاملة** : تمتاز المصارف الشاملة بالخصائص التالية:-

(الطاهر،الخليل، ٢٠٠٤: ٢٥١)(عبد الحميد، ٢٠٠٨: ١٨) (الطاهر، ٢٠٠٠: ٦)

١-تقوم الصيرفة الشاملة على أساس الحجم الكبير لمؤسسات البنوك،والذي يعتمد على مبدأ التنوع من اجل تخفيض المخاطر،وكمبرر أساسي لتبني الصيرفة الشاملة .

٣-قدرتها على تجنب مخاطر الائتمان الذي قد تتعرض له البنوك من خسائر عدم سداد القروض

٤-اعتمادها على مبدأ التكامل في تقديم الخدمات للعملاء في مجال الصيرفة وأسواق المال واستخدامها للأدوات المالية الجديدة،مثل التعامل بالمشتقات كالخيارات، والمستقبليات.

٥-تعزيز المركز التنافسي بالنظر لأهمية إستراتيجية في تعظيم الربحية وتخفيض المخاطر.

٦-إدارة ذكية للموارد النقدية للسيولة تشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة التدفقات النقدية بإشكالها وأنواعها وأجالها المتنوعة ومصادرهما المتنوعة.

٣-٤ : **عمليات الصيرفة الشاملة** : تقوم المصارف الشاملة بالعديد من العمليات منها صيرفة

تقليدية وأخرى غير تقليدية وهي :- (سالم، ٢٠٠٨: ٢٤) (الطاهر،الخليل، ٢٠٠٤: ٢٥١)

اولاً:-القيام بالعمليات الصيرفة التقليدية للمصارف التجارية والتوسع فيها وتشمل:

عمليات الحسابات المصرفية والتي تتضمن الحسابات الجارية وحساب التوفير والودائع الاجله، فتح الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان...إلى غير ذلك من العمليات القصيرة الأجل التي تم التطرق إليها.

١ خصم الكمبيالات وتحصيل الديون والشيكات.

٢ عمليات منح الائتمان .

٣ عمليات التوسع في منح القروض الاستهلاكية .

٤ عمليات التوسع في العمليات خارج الميزانية .

٥ عمليات التوسع في خدمات الصراف الآلي للأموال والتحويلات الالكترونية للأموال.

ثانياً:- عمليات الصيرفة الاستثمارية:-



- ١ وظيفة الإسناد (Underwriting)
 - ٢ عملية التسويق والتوزيع .
 - ٣ تقوم بوظيفة التسديد (Securitization)
 - ٤ التعامل بالمشنقات او التوريق (Derivatives)
 - ٥ عمليات التأجير التمويلي (Financial leasing)
 - ٦ تقوم المصارف الشاملة بدراسة الجدوى وتقديم المشورة الفنية وص نوعية الأوراق المالية.
 - ٧ -المشاركة في إنشاء المشروعات الجديدة أو القائمة منها ، عن طريق شراء الأسهم لها
 - ٨ عمليات إصدار الأسهم والسندات لصالح الشركات والاتجار بالعملة.
 - ٩ إدارة صناديق استثمار المشتركة .
- ٤-٤ : **العوامل التي ساعدت على انتشار المصارف الشاملة** : لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تحولاً واضحاً باتجاه الصيرفة الشاملة ، فقد تركت العديد من البلدان ممارسة الصيرفة المتخصصة وانتقلت إلى ممارسة الصيرفة الشاملة لعدة عوامل منها :- (الطاهر، الخليل، ٢٠٠٤: ٢٥٠ نقلاً عن الإمام، ١٩٩٨)
- ١-تطور وسائل الاتصال واستخدام الانترنت في نقل الأموال بسرعة بين أسواق المال العالمية.
 - ٢-تزايد المنافسة في السوق المصرفي والرغبة في تقليل المخاطر المصرفية، حيث أصبحت أسواق المال والمؤسسات المالية الغير مصرفية منافساً قوياً للبنوك التقليدية .وبالتالي عمدت البنوك إلى جذب المزيد من أنواع الأموال القابلة للاستثمار وتعظيم أرباحها من أنشطة خارج الميزانية .
 - ٣-انضمام الكثير من الدول إلى منظمة التجارة الخارجية ، وتحرر التجارة العالمية وتزايد قوة تيار العولمة والشركات المتعددة الجنسية، مما اوجب على المصارف التكيف مع الظروف الجديدة.
 - ٤-من اجل البقاء لجأت البنوك التقليدية إلى استخدام مبدأ التنويع لاسترضاء الزبائن وتلبية احتياجاتهم الائتمانية المختلفة وفي مناطق جغرافية مختلفة .
- ٤-٥ : **تعريف المصارف المتخصصة** : يقصد بالمصارف المتخصصة بما يلي:-
- بأنها المصارف التي تخصص في تنمية احد القطاعات الاقتصادية ولاتزول أعمال المصارف التجارية (حداد، هذلول، ٢٠٠٥: ١٧٠) . ويمكن تعريفها أيضاً بأنها مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطاع معين او فرع اقتصادي معين ويجري تمويلها لهذه القطاعات عن طريق الائتمان الذي تقدمه وغالباً ما يكون الائتمان المصرفي للمصارف المتخصصة متوسط وطويل الأجل بحكم طبيعة النشاط الاستثماري القائم في القطاعات الزراعية والصناعية والسكنية ، لذا تسمى المصارف



التمويل للقطاع الزراعي بالمصارف الزراعية وهكذا للمصارف الصناعية والعقارية
(القرشي: ٢٠٠١، ١٦)

٤-٦: أنواع المصارف المتخصصة : Types of Specialized Banks

تنوعت المصارف المتخصصة وأهمها ما يأتي :- (الطاهر ، الخليل، ٢٠٠٤: ٢٦٧)
المصارف الصناعية/المصارف الزراعية/ المصارف العقارية/ المصارف التعاونية/لمصارف البلدية
/ مصارف التجارة الخارجية/ المصارف الإسلامية / المصارف الاستثمارية .
٤-٧: خصائص البنوك المتخصصة : يظهر مجال تخصص البنوك المتخصصة من خلال
اسمها فيما إذا كانت صناعية أو زراعية أو عقارية وفيما يلي أهم الخصائص المميزة لها :-
(الزيدانين ، ١٩٩٩ : ١٦٧)

- ١- يتركز تمويلها في القروض المتوسطة والطويلة الأجل .
- ٢- اعتمادها في معظم الأحيان على التمويل الذاتي .
- ٣- تمتلك قانونها الخاص وذلك لتنظيم وحماية عملها المتخصص .
- ٤- وجود الحماية والدعم المباشر لهذه البنوك من الحكومة.
- ٥- تتخصص في شكل وطريقة التمويل من خلال نظرتها إلى عناصر منح القرض وتختلف من حيث الأهمية عن المصارف التجارية وفي معظم الأحيان .

٤-٨ : تعريف المصارف الصناعية : وردت العديد من الصيغ لمفهوم وتعريف المصارف
الصناعية منها ان المصرف الصناعي عبارة عن مؤسسة مصرفية هدفها تحقيق الأرباح من خلال
تحويل الأموال اللازمة لعدد من الصناعات لتمكينها من توفير احتياجاتها من المواد الخام والآلات
والمعدات(العلاق، ١٩٩٨: ١٥). وبعبارة أخرى فهي مؤسسات مالية تقدم الائتمان للقطاع الصناعي
، ويتمثل هذا الائتمان بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها هذه البنوك بقصد تنمية القطاع
الصناعي سواء أدت القروض إلى إنشاء مشروعات صناعية جديدة أو توسيع وتطوير المشروعات
القائمة وتتصف بكونها متوسطة أو طويلة الأجل(الطاهر،الخليل، ٢٠٠٤: ٢٧٩)

٤-٩ : أهداف المصارف الصناعية :

- ١- منح التمويل كلياً أو جزئياً لإقامة المشاريع الصناعية أو توسيعها أو تطويرها .
- ٢- تقديم التسهيلات الائتمانية محلياً أو خارجياً لتمويل القطاع الصناعي وبما لا يتعارض مع
السياسة الاقتصادية العامة للدولة .



٣-المساهمة في ملكية أسه م بعض المشاريع الصناعية وتشجيع القطاع الخاص على ملكية أسهمها.

٤- تشجيع الصناعات المحلية واليدوية بغية استيعاب البطالة وزيادة فرص العمل .

٥-القيام بالدراسات اللازمة كدراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشورة الإدارية والفنية اللازمة لبعض المشاريع.

٥-تدريب الكوادر العاملة في المشروعات الصناعية في مجال الإدارة والتسويق والتمويل .

٦-تمويل الصناعات السياحية عن طريق تقديم القروض وشراء الموجودات الثابتة لها .

٧-معالجة التلوث البيئي عن طريق تقديم المنح والاستشارات الفنية .

٤-١٠: أنواع أنشطة الائتمان الصناعي :

وتتضمن الأنشطة الائتمانية للبنوك الصناعية ما يأتي :- (الالفي : بلا : ٣٣)

- تمويل استيراد الآلات والمعدات من الخارج ومن السوق المحلي بنظام البيع (بالتقسيط المتوسط)

- تمويل شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج من الخارج .

- تمويل رأس المال العامل للمنشآت الصناعية.والمشاركة في رأس مال المشروعات الكبرى

- تقديم المعونة الفنية للمشروعات الصناعية .

- إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، وإعداد بحوث السوق.

٤-١١: مزايا الائتمان الصناعي الممنوح من قبل المصارف : (الشماع، ١٩٩٥ : ٧٠٣)

١- تسمح القروض الصناعية للمصارف بزيادة كفاءة إدارة أموالها لأنها . تعرف مقدما أن القروض لا تستحق إلا في مواعيد معينة مما يساعد في تخطيط استخدام أموالها ، قياسا بالقروض ذات الآمد القصيرة التي تستحق في فترة قصيرة وتحتاج إلى إعادة استخدام بصورة متكررة أو القروض المستخدمة في تمويل رأس المال الثابت، والتي تتطلب تجديداً مستمرة .

٢-تستطيع المصارف زيادة إرباحها عن طريق فرض سعر فائدة أعلى من الذي تفرضه على القروض قصيرة الأمد .

٣-يمكن للمصارف استبدال بعض أجزاء من الاستثمارات بقروض صناعية بسبب انسجام الأخيرة مع تخصص المصارف ، وعدم تقلب أسعارها بصورة مستمرة .

٤-١٢: الفروقات الرئيسية بين المصارف الشاملة والمصارف المتخصصة:

هناك عدة فروقات بين المصارف الشاملة والمصارف المتخصصة وهي :

(الطاهر،الخليل،٢٠٠٤:٢٥١) (حداد، هزلول،٢٠٠٥: ١٧١) (القرشي،٢٠٠١:١٩)



- ١- تقوم الصيرفة الشاملة على أساس الحجم الكبير لمؤسسات البنوك وتعمل وفق أسس استثمارية وتجارية وتقوم على فلسفة التنوع بينما تقوم الصيرفة المتخصصة صناعياً على أساس مبدأ التخصص في المجال الصناعي فقط .
- ٢-تبتعد المصارف الشاملة عن تمويل القطاعات ذات المخاطر العالية لتحقيق الربحية وتقليل المخاطر بينما المتخصصة تتجاوز المحاذير بهدف تحقيق التنمية الصناعية بالدرجة الأساس.
- ٣-تشكل مساهمة القطاعات العامة والخاصة المختلفة معظم أموال المصارف الشاملة فتتميز بقوة مركزها المالي بينما تشكل مساهمات الحكومات الجزء الأكبر من أموال المصارف المتخصصة.
- ٤- تتصف توظيف الأموال في المصارف الشاملة بكونها مرنة بسبب كثرة الموارد المتاحة ، بينما في المصرف المتخصصة تكون توظيف الأموال محدد.
- ٥-تختلف السياسة الائتمانية لكلا النوعين من حيث غايات القروض وأسعار الفائدة والعمولات.
- ٦-تعتمد الصيرفة الشاملة على مبدأ التكامل في تقديم الخدمات للزبائن واستخدامات ها للأدوات المالية الجديدة . بينما المصارف المتخصصة صناعياً تختص بخدمة زبائنها الصناعيين فقط .
- ٧- تعزيز مركزها التنافسي لاعتمادها على إستراتيجية تعظيم الربحية وتخفيض المخاطر بعكس المصارف المتخصصة فهي تعمل في جو احتكاري .
- ٨-قدرتها على تجنب مخاطر الائتمان الناتج من القروض المتعثرة وعدم سداد القروض، لاعتمادها على مبدأ التنوع الجغرافي والقطاعي والمهني بعكس المتخصصة حيث تتعرض لمخاطر الائتمان بسبب منحها القروض المتوسطة والطويلة الأجل بالدرجة الأساس وللصناعيين فقط .

٧ - ((الجانب التطبيقــــــــــــــــي))

تم تحليل المؤشرات المالية للمصرف الصناعي من خلال تقسيمه إلى مرحلتين فالمرحلة الأولى تتمثل بممارسة المصرف الصناعي نشاطه التخصصي للمدة من عام(١٩٩٠ لغاية ١٩٩٦) وتحول عمله في المرحلة الثانية إلى ممارسة الصيرفة الشاملة والتي امتدت من عام (١٩٩٦ لغاية ٢٠٠٩) وتم استبعاد سنة ٢٠٠٩ باعتبارها سنة تحول. فقد كان المصرف الصناعي يوجه نشاطه الائتماني للقطاع الخاص العام والمختلط ، ونظراً للتغيرات والظروف التي مر بها بلدنا من حصار اقتصادي وحروب عديدة عليه مما أدى على عدم استقرار الوضع الاقتصادي (من تضخم وانكماش) وتأثيره على المستوى العام للأسعار ، لهذا اعتمد البحث عند استخراج النسب المالية تحليلها على أساس الرقم القياسي للأسعار الثابتة (العام للمستهلك) المعتمد عليه في وزارة التخطيط للحد من آثار التضخم والانكماش على نتائج التحليل ، علماً ان ارتفاع المؤشر يشير الى



انخفاض لمؤشر النسب المالية الذي تم استخدامه وبالعكس في حالة الانخفاض له ليؤكد لنا النتيجة الحقيقية للوضع الاقتصادي العام وتأثيره عليه . ومن ثم اعتماد الباحث عند تحليل أداء النشاط الائتماني على نوعين من المؤشرات ، مؤشرات مطلقة وتقيس حجم النشاط الائتماني بوحدة مطلقة خلال فترة زمنية معينة ، ومؤشرات التحليل المالي التي تقيس بعدا معيناً وتكشف عن كل التفاصيل بشكل فني ودقيق لاداء النشاط الائتماني ويظهر أهمية الوقت إذا تم استغلاله في إنتاج المزيد من المخرجات المالية.

أولاً :- التحليل المطلق :

١- تحليل ربحية المصرف الصناعي ومناقشته :-

من خلال الجدولين (١ ، ٢) نلاحظ إن متوسط صافي الربح للمصرف الصناعي في المرحلة الثانية قد بلغ (١٥٨٠.٤) مليون دينار وهي أكثر مما عليه في المرحلة الأولى التي بلغ (١٣.٣٠٠) مليون دينار ، وهذا ما يعكسه الرقم القياسي للأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٣ لمخرجات أسعار المستهلك، فنجد أنه بلغ في المرحلة الثانية (٢٦.٧) وهو أقل مما عليه في المرحلة الأولى حيث كان (٥٢.٤) وهذه النتيجة المعاكسة للمرحلتين تثبت صحة النتائج المستخرجة أي ان تطبي ه للصيرفة الشاملة(المرحلة الثانية) حقق مستوى أفضل من الربحية.

جدول (١) للمدة (١٩٩٠-١٩٩٦) /المرحلة الأولى مؤشر إرباح المصرف الصناعي ونسبة النمو

والتغير السنوي للمصرف الصناعي العراقي (بالدينار)

السنة	صافي الربح	المؤشر قياسا بالرقم القياسي بالأسعار الثابتة %	نسبة الزيادة(التغير) السنوية مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٣ %
١٩٩٠	١٦٠٥٩	٢٥٤٩٠.٤٧٦٢	٩٢.٥٦٢-
١٩٩١	١٢٠٦٥	٦٨١٦٣.٨٤٢	٧٢.١٨٣-
١٩٩٢	١٣٤٣٢	٤١٣٢٩.٢٣١	٥٤.١٢٢-
١٩٩٣	١٨٩٦١	١٨٩٦١	-
١٩٩٤	٥٤٥٦	٩٩٤.٧١٣	٩٤.٧٥٤-
١٩٩٥	١٠٠٥٧	٣٧٦.٢٥٨	٩٨.٠١٦-
١٩٩٦	١٧٠٦٩	٧٦١.٢٩٥	٩٥.٩٨٥-
المتوسط	١٣,٢٩٩.٨٥٧	٥٢,٣٦١.٤٤٣	٨٤.٦٠٤-



جدول (٢) للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٨) / المرحلة الثانية

٣٨.٧٣٦-	١١٦١٦.٢٦٦	٣٢.٥١٦	١٩٩٧
٣٠.٦٥٤-	١٣١٤٨.٦٠٩	٤١٦٣٧٧	١٩٩٨
٢٥.٧٢٣	٢٣٨٣٨.٤٢٩	٨٤٩٨٤٠	١٩٩٩
١٢١.١٥٥	٤١٩٣٣.٢٢٦	١٥٦٩٣٥١	٢٠٠٠
٢٣٨.٦١٥	٦٤٢٠.٤.٧٨٥	٢٧٩٦٣١١	٢٠٠١
٣٩٢.١٩٧	٩٣٣٢٥.٥٥٩	٤٨٤٩٧٥٦	٢٠٠٢
٩٨.٤٢٦	٣٧٦٢٣.٦٦٢	٢٦١٢٣٩٩	٢٠٠٣
٢١.٣٠٢-	١٤٩٢١.٨٦٦	١٣١٥٤٥٢	٢٠٠٤
٨٣.٤١٦-	٣١٤٤.٤٥٣	٣٧٩٦٥٥	٢٠٠٥
٦٨.١٣٣-	٦.٤٢.٢٧٩	١١١٧٨٧٠	٢٠٠٦
٧٢.٥١٣-	٥٢١١.٧٧٤	١٢٦١٥٣٦	٢٠٠٧
٦٨.٦٨٠-	٥٩٣٨.٥٣٤	١٤٧٥٨٠.٣	٢٠٠٨
٤١.٠٥٧	٢٦,٧٤٥.٧٨٧	١,٥٨٠,٤٠٥.٥	المتوسط

المصدر: التقارير السنوية للمصرف الصناعي لسنوات البحث ولجميع الجداول المستعملة في العملي.

الإرباح بالأسعار الجارية

الإرباح بالأسعار الثابتة = ----- * ١٠٠

الرقم القياسي لأسعار المخرجات

- تم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق والموضح في الجدول (١٥).

والجداول جميعها من عمل الباحثة

٢- التحليل المقارن لعملية توزيع القروض المستحقة المسددة : يقصد بالمبالغ المقبوضة أقساط

القروض الممنوحة سواء تم تسديدها قبل سنة استحقاقها أو بعدها للزبون المقترض ، ويمكن تحليل

المعطيات من خلال الجدولين (٢) (٣) كما يلي :

ظهر عند مقارنة المتوسط للمرحلتين ، ان متوسط المبالغ المقبوضة من القروض الممنوحة خلال

المرحلة الأولى والبالغة ١٨٧٧٤.٣ مليون دينار وهي اقل من المرحلة الثانية التي كانت

٢٣٦٢٣٤.٥ مليون دينار إلا ان متوسط نسبة المسدد من المستحق في المرحلة الأولى كان أكثر

حيث قدرت ٤٨.١٨٦% مما عليه في المرحلة الثانية حيث ألبالغة ٧٢٥% بسبب الوضع الأمني

وما آلت إليه الأوضاع من تدهور واضطرابات عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ وانعكاسه على المصارف

بصورة عامة .



جدول (٢) للهدة (١٩٩٠-١٩٩٦) /المرحلة الأولى

التوزيع المقارن للقروض المستحقة والمسددة للمصرف الصناعي (بالدينار)

السنة	المبالغ المقبوضة	المسددة(١)	المستحقة(٢)	نسبة المسددة إلى المستحق ٢/١
١٩٩٠	٢٢٧١٠٠٠	١١٩٧٠٠٠	١٨٣٧٠٠٠	%٦٥.٢
١٩٩١	٢٤٧١٩١٩	١١٩٧٠٠٠	٣٢٠٣٠٠٠	%٣٧.٤
١٩٩٢	٤٨٥٦٠٠٠	١٦٠٤٠٠٠	٢٩٣٧٠٠٠	%٥٤.٦
١٩٩٣	٦٣٥٨٠٠٠	١٩٠٩٠٠٠	٣١٥٨٠٠٠	%٦٠.٥
١٩٩٤	١٥٠٧٨٠٠٠	٣٩١٣٠٠٠	٧٤٢٢٠٠٠	%٥٢.٧
١٩٩٥	١٨٦٢٣٠٠٠	٣٥٦٦٠٠٠	٨٧٢٩٠٠٠	%٤٠.٩
١٩٩٦	١٦٠٥٢٠٠٠	٢٣٨٥٠٠٠	٩١٧٣٠٠٠	%٢٦.٠
المتوسط	١٨,٧٧٤,٢٦٢.٥٧	٢,٢٥٣,٠٠٠	٥,٢٠٨,٤٢٨.٥٧١	%٤٨.١٨٦

جدول (٣) للهدة (١٩٩٧-٢٠٠٨) /المرحلة الثانية

١٩٩٧	١٤٩١٣٠٠٠	٣١٦١٠٠٠	١٠٢٧٤٠٠٠	٣٠.٨
١٩٩٨	١٩٤٠٠٠٠	٣٨٤٤٠٠٠	٨٢٥٩٠٠٠	٤٦.٥
١٩٩٩	١٤٦٦٥٠٠٠	٣٦٨٩٠٠٠	١٨١١٤٠٠٠	٢٠.٤
٢٠٠٠	١٦٤١٣٩٠٠٠	١٣٢٦٤٠٠٠	٧٠٧٤٠٠٠٠	١٨.٨
٢٠٠١	٤٣٢٨٩٩٠٠٠	١٠٩١٧٠٠٠٠	٢١٥٣٥٠٠٠٠	٥٠.٧
٢٠٠٢	٤٩٥٨٣٠٠٠	١٦٩٦٨٥٥١٠	٦٢٦٨٩٥٠١٧	٢٧.١
٢٠٠٣	١٠٨٦١٠٠٠٠	٥٤٦٣٢٠٠٠	٦١٧٨٢٩٣٤٣	٨.٨
٢٠٠٤	٥١١٧٢٤٠٠٠	٢١٤٣٤٩٠٠٠	٤٢٩٢٢٧٠٠٠	٤٩.٩
٢٠٠٥	٥٢٠٧٢٤٨٨٩	٢١٣٣٧٧٠٠٩	٤٣٢٢٥٢٤٠٢	٤٩.٤
٢٠٠٦	٤٤٤٩٥٨١١٧	٢٥٧٥٣٩٧٤١	٤٠٧٦٦٦٥٨١	٦٣.٢
٢٠٠٧	٣١٤٥٨٨٦٣٣	١٨٥٣٧١٤٣٣	٢٩٣٩٢٥٠٠٠	٦٣.١
٢٠٠٨	٢٥٣٥٢٢٦٧٦	١٩٠٢٥٥٥٩٧	٢٦٤٢٥٥٥٩٧	٧٢.٠
المتوسط	٢٣٦,٢٣٤,٥٢٦.٢٥	١١٨,١٩٤,٨٥٧.٥	٢٨٢,٨٩٨,٩٩٥	٤١.٧٢٥

٣- التحليل المقارن للقروض والتسهيلات الممنوحة حسب نوع الضمان :-

نجد من الجدولين (٤، ٥) أن المصرف يقبل نوعين من الضمانات للقروض الممنوحة فالنوع الأول: على أساس ضمان أموال غير منقولة ويقصد بها أموال عقاري، والنوع الآخر على أساس ضمان أموال منقولة ويقصد بها عقود السيارات ، المعدات ، المكائن . فللضمانات المقدمة من قبل المستفيدين للحصول على قروض بدء ت تتجه نحو الأموال العقارية قياسا للأموال المنقولة ففي المرحلة الأولى نجد ان المتوسط في المرحلة الثانية للضمانات العقارية وللأموال المنقولة بمعدل (٣٨٤.٢٩)(٢٧.٧٢) مليون دينار على التوالي وتشكل نسبة أعلى م ما عليه في المرحلة



الأولى التي كانت (١٦.٢٦) و(٠.٢٧) مليون دينار على التوالي . مما يدل على ان المصرف لم يعتمد على الأموال المنقولة كضمان للقروض بل تم اعتماده على ضمان العقارات فقط لدرجة ضمانتها العالية.

جدول (٤) للفترة (١٩٩٠-١٩٩٦) /المرحلة الأولى

التوزيع المقارن للقروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة على أساس أنواع الضمانات (بالدينار)

السنة	أموال عقارية (١)	أموال منقولة (٢)
١٩٩٠	٩٩٣٠	١٦١٠
١٩٩١	٣٠١٥	٦٨
١٩٩٢	٧٧٥٨	٤٩
١٩٩٣	٣٩٣٦٨	٤٧
١٩٩٤	٣٣١٠٢	١٠٠
١٩٩٥	١٦٠٨٣	-
١٩٩٦	٤٥٧٠	-
المتوسط	١٦,٢٦٠,٨٥٧	٢٦٧,٧١٤

جدول (٥) للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٨) /المرحلة الثانية

١٩٩٧	١٢٦٥٠	-
١٩٩٨	٨٣١٣٥	-
١٩٩٩	٣٨٨١٣٧	-
٢٠٠٠	١١٢٧٣٦٩	٢٠٥٠٠٠
٢٠٠١	٩٣٩٥٣٠	١٣١٩٠٠
٢٠٠٢	٥٣٠٤٦٠	٢٣٥٠٠
٢٠٠٣	١٢١٨١٢	-
٢٠٠٤	٤٠٠٤٠٠	-
٢٠٠٥	٤٣٢٠٠٠	-
٢٠٠٦	١٢٨٠٠٠	-
٢٠٠٧	٩٧٠٠٠	-
٢٠٠٨	٣٥١٠٠٠	-
المتوسط	٣٨٤,٢٩١,٠٠٨	٢٧٧٢٣,٠٧٧

المبالغ بالقيم الحقيقية للجداول (٢-٣-٤-٥) من عمل الباحث



ثانيا: تحليل المؤشرات المالية للمصرف الصناعي العراقي :-

أ- تحليل المؤشرات المالية التي تقيس الربحية حسب أنواع القروض :-

١- صافي الربح / الائتمان النقدي * ١٠٠

٢- صافي الربح / القروض والتسليفات * ١٠٠

٣- صافي الربح / القروض والتسهيلات * ١٠٠

ويمكن ملاحظة المؤشرات من خلال الجدولين (٦،٧) فمتوسط نسبة صافي الربح إلى الائتمان النقدي في المرحلة الأولى بلغ معدل (٤٥.٨٤٨) بينما إلى القروض طويلة الأجل والتسليفات بلغ (٥٩.٥٩٣) في حين اعتمد بشكل كبير على القروض القصيرة والتسهيلات فقد بلغت (٩١,٣٢٧.٠٩٥) . وهذه النسب جميعا أعلى من المرحلة الثانية نتيجة اعتماده على مجموع الودائع بالدرجة الأساس لاستقرار الوضع الأمني للقطر . في حين بلغ الائتمان النقدي في المرحلة الثانية (٣٦.٩٠٨) وانخفض نسبي القروض طويلة الأجل والتسليفات بمقدار (١.٣٩٢) والقروض القصيرة والتسهيلات (١٠.٢٣٤) وما ارتفع مقدار صافي الربح للجدول (١-٢) إلا نتيجة اعتماد المصرف على موارده الذاتية بالدرجة الأساس وهذا ما نلاحظه من جدول رقم (٨،٩) والذي يمثل خط دفاع أول للمصرف.

جدول (٦) للمدة (١٩٩٠-١٩٩٦) / المرحلة الأولى

مقارنة مؤشر صافي الربح إلى مجموع الائتمان النقدي

ومؤشر صافي الربح إلى القروض طويلة الأجل والتسليفات

ومؤشر صافي الربح إلى القروض القصيرة الأجل والتسهيلات الائتمانية للمصرف الصناعي

السنة	نسبة صافي الربح إلى الائتمان النقدي % (١)	نسبة صافي الربح إلى قروض طويلة الأجل والتسليفات % (٢)	نسبة صافي الربح إلى قروض قصيرة الأجل والتسهيلات % (٣)
١٩٩٠	٩٦.٠٢٩٤	٩٧.٩٥١	٤٩١١.٠٠٩
١٩٩١	٦٩.٧٣٢	٧١.١٠٠	٣٦١٢.٢٧٥
١٩٩٢	٧١.٧٢٩	-	-
١٩٩٣	٢٩.٤٩٦	-	-
١٩٩٤	٧.٩٣١	-	-
١٩٩٥	١٥.١٨٩	-	-
١٩٩٦	٣٠.٨٢٩	٩.٧٢٩	٢٦٥,٤٥٨
المتوسط	٤٥.٨٤٨	٥٩.٥٩٣	٩١,٣٢٧.٠٩٥



جدول (٧) للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٨) / المرحلة الثانية

١٩٢.٦٧٦	٠.٣٧٣	١٤٦.٤٨٠	١٩٩٧
٩٠.٨٠٦	٠.١٢٨	٧٢.٤٤٨	١٩٩٨
١٠.٨٤٧	٠.٠٣٠	٥٤.٠٦٥	١٩٩٩
٨٦.٢٦٩	٠.٠٠٩	٤١.٣٥٥	٢٠٠٠
٦٥.٩٣٠	٠.٠١٤	٣٨.٢٨٩	٢٠٠١
٧١١.٣٤٩	٠.٠٤١	٤٣.٩٤٩	٢٠٠٢
٣٣.٠٧٥	٠.٠١٢	٣٥.٧٧٠	٢٠٠٣
٧.١٤١	٤.٣٣٧	٤.٦٤٣	٢٠٠٤
٠.٩٣٧	١.٤٨١	٠.٧٥٢	٢٠٠٥
٢.٩٦٣	٤.٨٠٣٦	١.٨٠١	٢٠٠٦
٣.٨٩٣	٢.١٧٦	١.٣٣٨	٢٠٠٧
٥.٩٢٧	٣.٢٩٩	٢.٠١١	٢٠٠٨
١٠.٢٣٤	١.٣٩٢	٣٦.٩٠٨	المتوسط

- الائتمان النقدي كما في كشف مقارنة الأرقام الرئ يسية الواردة في كشف الحسابات الختامية كشف رقم (١٦) وهو عبارة عن مجموع القروض الممنوحة كما في كشف رقم (٣) كشف القروض والتسليفات والحوالات المبتاعة. اي مجموع القروض بمختلف انواعها .

- الارقام مقربة بالالاف الدنانير لجميع الجداول.

- المصدر : جميع الجداول من عمل الباحث .

ب- تحليل المؤشرات المالية المصرفية نسبة إلى العوامل الأخرى :-

١- مؤشر العائد (صافي الربح بعد الضريبة) / حق الملكية * ١٠٠

٢- مؤشر العائد (صافي الربح بعد الضريبة) / مجموع الودائع * ١٠٠

٣- مؤشر العائد (صافي الدخل) / مجموع الودائع وحق الملكية * ١٠٠

نلاحظ في المرحلة الأولى من نشاط المصرف الصناعي العراقي ومن خلال الجدولين (٨،٩)

١ يمثل الجدول (٨) العائد المتولد للمصرف من حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطي) ويعني نسبة تشغيل الموارد الذاتية المختلفة للمصرف في توليد العوائد المتحققة من خلال اعتماد المصرف بالدرجة الأساسية على منح القروض التنموية للقطاع الصناعي باعتبار إن الملكية تمثل خط دفاع أول لمواجهة مخاطر السيول وما انخفاض العائد إلا نتيجة الحصار الاقتصادي وقلة موارده الذاتية وانخفاض دعم الحكومة برأسمال مناسب للقطاع الصناعي اثر تعرضه للحصار وما آلات إليه

الأوضاع من حروب وعدم الاستقرار الاقتصادي للقطر . فقد بلغ نسبة (٩.٠٥١) في حين اعتمد المصرف بالدرجة الأساس على الودائع (أموال الغير) حيث بلغت (١١.١٩٠) وبلغت نسبة الإرباح



المتأتية من الموارد التقليدية (مجموع الودائع وحق الملكية) (٥.٩٠٤). وبشكل عام هذه النسبة اقل مما عليه في المرحلة الثانية حيث وصل العائد المتولد للمصرف من حقوق الملكية الى (٤٧.١٤٤) مما يعني اعتماد المصرف على موارد المالية بشكل كبير جدا نتيجة زيادة السيولة لدى المصرف ، وبلغت نسبتي العائد من الودائع والعائد من الموارد التقليدية (٨.٧٠٦، ٦.٣٦٤) على التوالي .

جدول (٨) للفترة (١٩٩٠-١٩٩٦) /المرحلة الأولى

مؤشر العائد (صافي الدخل) إلى الحقوق الملكية ومؤشر العائد (صافي الدخل) إلى مجموع الودائع ومؤشر العائد (صافي الدخل) إلى الموارد التقليدية

السنة	نسبة العائد على حق الملكية %	المؤشر قياسا بالأسعار الثابتة %	نسبة العائد على مجموع الودائع %	المؤشر قياسا بالأسعار الثابتة %	نسبة العائد إلى مجموع الودائع وحق الملكية %	المؤشر قياسا بالأسعار الثابتة %
١٩٩٠	١٥.٠٧٢	٢٣٩.٢٤٤	١٩.٧٢٧	٣١٣.١٢٠	٨.٥٤٤	١٣٥.٦٢١
١٩٩١	١٠.٦٧٤	٦٠.٣٠٦	١٥.٣٩٠	٨٦.٩٤٧	٦.٣٠٣	٣٥.٦٠٨
١٩٩٢	١١.٠٩٣	٣٤.١٣٢	١٥.٢٥٠	٤٦.٩٢٤	١١.٠٩٣	٣٤.١٣٢
١٩٩٣	١٤.٣١٤	١٤.٣١٤	١٢.٢٢١	١٢.٢٢١	٦.٥٩٢	٦.٥٩٢
١٩٩٤	٣.٤٥٥	٠.٦٣٠	٥.٤٤٠	٠.٩٩١	٤.٦٩٩	٠.٨٥٧
١٩٩٥	٤.٢٤١	٠.١٥٩	٦.٧٩٨	٠.٢٥٤	٢.١١٧	٠.٠٧٩
١٩٩٦	٤.٥١٠	٠.٢٠٣	٣.٥٠٦	٠.١٥٦	١.٩٧٨	٠.٠٨٨
المتوسط	٩.٠٥١	٤٩.٨٥٥	١١.١٩٠	٦٥.٨٠٢	٥.٩٠٤	٣٠.٤٢٥

جدول (٩) للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٨) /المرحلة الثانية

١٩٩٧	٤٦.٥٣٩	١.٦٨٧	٣٣.٨١٨	١.٢٢٦	١٩.٥٨٦	٠.٧١٠
١٩٩٨	٤٦.٠٩٨	١.٤٥٦	١٨.٢٢٠	٠.٥٧٥	١٣.٠٥٨	٠.٤١٢
١٩٩٩	٥٧.٥٤٦	١.٦١٤	٨.١٢٥	٠.٢٢٨	٧.١٢٠	٠.٢٠٠
٢٠٠٠	٦١.٣٥٥	١.٦٣٩	١١.١٠٧	٠.٢٩٧	٩.٤٠٥	٠.٢٥١
٢٠٠١	٧٢.٩٤٠	١.٦٧٥	٩.٩٩٨	٠.٢٣٠	٨.٧٩٣	٠.٢٠٢
٢٠٠٢	٢٠.١١٨٤	٣.٨٧١	٣.٤٢٦	٠.٠٦٦	٣.٣٦٩	٠.٠٧٠
٢٠٠٣	٥٥.٧٥٩	٠.٠٨٠	٩.٣٤٠	٠.١٣٥	٨.٠٠٠	٠.١١٥
٢٠٠٤	١١.٠٥١	٠.١٢٥	٣.٠٠٦	٠.٠٣٤	٢.٣٦٣	٠.٠٢٧
٢٠٠٥	١.٢٠٥	٠.٠١٠	٠.٦٢٤	٠.٠٠٥	٠.٤١١	٠.٠٠٣
٢٠٠٦	٣.٣٧٦	٠.٠١٨	٢.٧٤٥	٠.٠١٤٨	١.٥١٤	٠.٠٠٨
٢٠٠٧	٣.٧٥٣	٠.٠١٦	٢.٠٩٢٢	٠.٠٠٩	١.٣٤٣	٠.٠٠٦
٢٠٠٨	٤.٩٢٢	٠.٠٢٠	١.٩٦٧	٠.٠٠٨	١.٤٠٥	٠.٠٠٦
المتوسط	٤٧.١٤٤	١.٠١٨	٨.٧٠٦	٠.٢٣٦	٦.٣٦٤	٠.١٦٨



ب-تحليل مؤشرات التوظيف للمصرف الصناعي العراقي :-

١-مؤشر الائتمان النقدي / مجموع حقوق الملكية * ١٠٠

٢-الائتمان النقدي/ مجموع (حسابات جارية دائنة وودائع) * ١٠٠

٣-مؤشر الائتمان النقدي/حقوق الملكية ومجموع الودائع/الموارد التقليدية* ١٠٠

يشير المؤشر من خلال الجدولين (١٠،١١) إلى توظيف المصرف لحق الملكية (رأسمال والاحتياطيات) في الائتمان النقدي أي القروض بجميع أنواعها والتسهيلات الائتمانية والتسليفات فقد حقق نسبة قدرها (١٨٨.٧٨٢) في المرحلة الثانية وكان أعلى بكثير من نسبي الائتمان النقدي المجموع الودائع ومؤشر الائتمان النقدي الى الموارد الثقلي دية حيث بلغنا (٥٨.٧١٣، ٣٦.٩٣٥) على التوالي ويعود الارتفاع الى زيادة صادرات النفط ما بعد إحداث ٢٠٠٣ وانعكاس ذلك على ارتفاع رأس مال المصرف، بينما بلغ في المرحلة الأولى نسبة قدرها (٢٥.٨٨٨) بسبب الحصار الاقتصادي واعتماد المصرف على الموارد الغير ذاتية (مجموع الودائع) والذي بلغ (١٩.١٦٨) انعكس ذلك على مؤشر الائتمان النقدي الى الموارد التقليدية حيث بلغ نسبة قدرها (١٢.١٢٩). وهذا يدل على اعتماد المصرف في المرحلة الثانية على الموارد الذاتية بدرجة كبيرة جدا أكثر من اعتماده على الموارد الغير ذاتية مما انعكس الموارد التقليدية. وهذا ما يظهره الرقم القياسي للأسعار الثابتة حيث أعطى نتائج معاكسة للنتائج المستخرجة.

جدول (١٠) للمدة (١٩٩٠-١٩٩٦) /المرحلة الأولى

مؤشر الائتمان النقدي الى حقوق الملكية ومؤشر الائتمان النقدي الى مجموع الودائع

ومؤشر الائتمان النقدي الى حق الملكية ومجموع الودائع للمصرف الصناعي

السنة	الائتمان النقدي / مجموع حقوق الملكية %	المؤشر قياسا بالأسعار الثابتة %	مؤشر الائتمان النقدي /مجمو ع الودائع %	المؤشر قياسا بالأسعار الثابتة %	مؤشر الائتمان النقدي /مجموع الودائع %	المؤشر قياسا بالأسعار الثابتة %
١٩٩٠	١٥٠.٦٩٦	٢٤٩.١٣٦	٢٠.٥٤٢	٣٢٦.٠٦٧	٨.٨٩٧	١٤١.٢٢٨
١٩٩١	١٥٠.٣٠٧	٨٦.٤٨٣	٢٢.٠٧٠	١٢٤.٦٨٨	٩.٠٣٨	٥١.٠٦٥
١٩٩٢	١٥٠.٤٦٥	٤٧.٥٨٤	٢١.٢٦١	٦٥.٤١٨	٩.٧٨٢	٣٠.٠٩٩
١٩٩٣	٤٨.٥٢٨	٤٨.٥٢٨	٤١.٤٣١	٤١.٤٣١	٢٢.٣٥٠	٢٢.٣٥٠
١٩٩٤	٤٣.٥٦٧	٧.٩٤٣	٦٨.٥٨٥	١٢.٥٠٤	١٤.٤٨١	٢.٦٤٠
١٩٩٥	٢٧.٩٢٥	١.٠٤٥	٤٤.٧٥٩	١.٦٧٥	١٣.٩٣٨	٠.٥٢١
١٩٩٦	١٤.٧٢٨	٠.٦٥٧	١١.٣٧١	٠.٥٠٧	٦.٤١٧	٠.٢٨٦
المتوسط	٢٥.٨٨٨	٦٣.٠٥٤	١٩.١٦٨	٨١.٧٥٦	١٢.١٢٩	٣٥.٤٥٦



جدول (١١) للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٨) / المرحلة الثانية

٠.٤٨٥	١٣.٣٧١	٠.٨٣٧	٢٣.٠٨٧	١.١٥١	٣١.٧٧٢	١٩٩٧
٠.٠٠٦	١٨.٠٢٥	٠.٧٩٤	٢٥.١٤٨	٢.٠٠٩	٦٣.٦٣٠	١٩٩٨
٠.٣٦٩	١٣.١٦٨	٠.٤٢٢	١٥.٠٢٨	٢.٩٨٦	١٠.٦.٤٣٨	١٩٩٩
٠.٦٠٨	٢٢.٧٤١	٠.٧١٨	٢٦.٨٥٧	٣.٩٦٤	١٤٨.٣٦١	٢٠٠٠
٠.٥٢٧	٢٢.٩٦٤	٠.٦٠٠	٢٦.١١٢	٤.٣٧٤	١٩٠.٥٠٠	٢٠٠١
٠.١٤٨	٧.٦٦٥	٠.١٥٠	٧.٧٩٦	٨.٨٠٩	٤٥٧.٧٦٦	٢٠٠٢
٠.٣٢٢	٢٢.٣٦٥	٠.٣٧٦	٢٦.١١٢	٢.٢٤٥	١٥٥.٨٨٠	٢٠٠٣
٠.٥٧٨	٥٠.٨٩٢	٠.٧٣٤	٦٤.٧٣٦	٢.٧٠٠	٢٣٧.٩٨٦	٢٠٠٤
٠.١٤٦	١٧.٦٧٠	٠.٦٨٨	٨٣.٠٥٤	١.٣٢٨	١٦٠.٣٣٩	٢٠٠٥
٠.٤٥٥	٨٤.٠٨٧	٠.٨٢٤	١٥٢.٤٥٧	١.٠١٣٥	١٨٧.٥٠٣	٢٠٠٦
٠.٤١٥	١٠٠.٣٨٩	٠.٦٤٦	١٥٦.٣٥١	١.١٥٩	٢٨٠.٤٧٣	٢٠٠٧
٠.٢٨١	٦٩.٨٨٨	٠.٣٩٤	٩٧.٨٢١	٠.٩٨٥	٢٤٤.٧٤٠	٢٠٠٨
٠.٣٦٢	٣٦.٩٣٥	٠.٥٩٩	٥٨.٧١٣	٢.٧٢٧	١٨٨.٧٨٢	المتوسط

ج- تحليل مؤشرات السيولة للمصرف الصناعي العراقي :-

١- مؤشر النقدية :-

نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى/ الحسابات الجارية والودائع $100 \times$ يوضح مؤشر أعلاه القدرة النقدية لدى المصرف على مواجهة سحب الودائع وارتفاع المؤشر يشير إلى ارتفاع متانة السيولة على إن لا تُجمد الأرصد النقدية تخوفا من السحب السريع للودائع من قبل العملاء في أوقات عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية أو عدم الأمان وزعزعت الأمن والنظام . فنلاحظ من الجدولين (١٢،١٣) ارتفاعه في المرحلة الأولى بمقدار (٥٦.٥٨٧) لاعتماد المصرف في توظيف موارده المالية على الموارد الغير ذاتية كما تم توضيحه في جدول (١٠) ولمواجهة مخاطر السحب الفوري بينما انخفاض في المرحلة الثانية بمقدار (٤٤.٥٦٠) علما ان النسبة لا تغطي نسبة توظيف الموارد الغير ذاتية التي تم توضيحها في جدول (١١) بسبب ارتفاع نسبة كفاية رأس المال كما في جدول (١٥). إما المؤشر نسبة بالرقم القياسي للأسعار الثابتة فقد بلغ (٢٤٩.٠٢٢) في المرحلة الأولى بينما في المرحلة الثانية فقد بلغ نسبة قدرها (٠.٩٢٠) .

٢- مجموع رأس المال واحتياطي رأس المال / مجموع مصادر التمويل * ١٠٠

يوضح هذا المؤشر مدى أهمية حقوق الملكية وتأثيرها في نشاط المصرف كأحد مصادر التمويل المهمة لأنه من خلاله يتبين لنا دعم الحكومة للمصرف عند عمله متخصص وتأثيره على مجمل النشاط المصرفي والقطاع الصناعي بشكل خاص . ففي المرحلة الأولى من نشاط المصرف ارتفع بمقدار (٤٩.٩٨٣) وانخفض في المرحلة الثانية إلى (١٩.٤٣٣) ويعكس الانخفاض نسبة مساهمة



مصادر التمويل الأخرى على حساب رأس المال على مجموع مصادر التمويل كان ضئيلا. وهذا ما يعكسه الرقم القياسي للأسعار الثابتة فقد بلغ مقدار (١٩٥.١٦٤) في المرحلة الأولى أما في المرحلة الثانية فقد بلغ (٠.٤٢٨).

جدول (١٢) للمدة (١٩٩٠-١٩٩٦) / المرحلة الأولى

مؤشر النقذ في الصندوق ولدى المصارف الأخرى على الحسابات الجارية والودائع

ومؤشر مجموع رأسمال واحتياطي رأس المال الى مجموع مصادر التمويل

السنة	النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى/ الحسابات الجارية والودائع %	المؤشر قياسياً بالأسعار الثابتة %	م مجموع رأسمال واحتياطي رأس المال/ مجموع مصادر التمويل %	المؤشر قياسياً بالرقم الثابتة %
١٩٩٠	٤٧.٦٣٠	٧٥٦.٠٣٩	٥٢.٢٤٥	٨٢٩.٢٨٣
١٩٩١	٣٨.٦٨٣	٢١٨.٥٤٦	٥٥.٧٥٢	٣١٤.٩٨٢
١٩٩٢	٣٢.٥٥٦	١٠٠.١٧١	٥٤.٣٤٥	١٦٧.٢١٦
١٩٩٣	٦٤.٣٨٤	٦٤٣.٧٩٨	٤٢.١٠٥	٤٢.١٠٥
١٩٩٤	١١١.١٩٩	٢٠.٢٧٣	٤٧.٢٥٠	٨.٦١٤
١٩٩٥	٢٨.٣١٠	١.٠٥٩	٥٩.٦٠٨	٢.٢٣٠
١٩٩٦	٧٣.٣٤٧	٣.٢٧١	٣٨.٥٧٨	١.٧٢١
المتوسط	٥٦.٥٨٧	٢٤٩.٠٢٢	٤٩.٩٨٣	١٩٥.١٦٤

جدول (١٣) للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٨) / المرحلة الثانية

١٩٩٧	٨٦.١٤٣	٣.١٢٢	٣٧.٨٨٨	١.٣٧٣
١٩٩٨	٥٩.٥٦٣	١.٨٨	٢٤.٦١٤	٠.٧٧٧
١٩٩٩	٦٩.٢٦٩	١.٩٤	١١.٤٢٤	١.٢٨٢
٢٠٠٠	٥٦.٩٧٠	١.٥٢	١٣.٨٢٦	٠.٣٦٩
٢٠٠١	٤.٣٨١	٠.١٠١	١٠.٧٩٦	٠.٢٤٨
٢٠٠٢	١٨.٢٥٧	٠.٣٥١	٨.٢٩٥	٠.١٦٠
٢٠٠٣	٤٣.٨١٢	٠.٦٣١	١١.٥٠٤	٠.١٦٦
٢٠٠٤	٥٥.٨٢٤	٠.٦٣٣	١٥.٢٣٠	٠.١٧٣
٢٠٠٥	٥٢.٧٣٥	٠.٤٣٧	٣١.٥٧٧	٠.٢٦٢
٢٠٠٦	٥٢.٤٠٩	٠.٢٨٣	٣١.٤٠٠	٠.١٧٠
٢٠٠٧	١٣.١١٨	٠.٠٥٤٢	٢١.٥٠٠	٠.٠٨٩
٢٠٠٨	٢٢.٢٤٤	٠.٠٨٩٥	١٥.١٥٢	٠.٠٦١
المتوسط	٤٤.٥٦٠	٠.٩٢٠	١٩.٤٣٣	٠.٤٢٨



د- تحليل المؤشرات التي تعبر عن الملاءة والأمان (كفاية رأس المال) :-

رأس المال الممتمك / الائتمان النقدي والاستثمار * ١٠٠

يبين المؤشر مدى كفاءة المصرف في استخدام مصادر التمويل الذاتية المتمثلة في رأس المال واحتياطي رأس المال المهيأة للنشاط المصرفي في مجالات مريحه (الائتمان والاستثمار) . نجد في المرحلة الأولى ومن ملاحظتنا للجدولين (١٤-١٥) إن المتوسط العام لمعدل كفاية رأس المال في المرحلة الثانية بلغ معدل (٨٥٥.٤٦٨) ومتوسط الرقم القياسي للأسعار الثابتة بلغ (٥.٢٧٣)، أكثر مما عليه في المرحلة الأولى فقد بلغ (٢٣٥.٠٩٥)، بينما متوسط الرقم القياسي للأسعار الثابتة (٤١٧.٧٧٩). ويتضح من هذا اعتماد المصرف في المرحلة الثانية على مصادره الذاتية بشكل كبير بسبب زيادة رأسمال واحتياطي رأسمال بشكل كبير عما عليه في المرحلة الأولى نتيجة الحصار الاقتصادي وقلة دعم الحكومة له آنذاك .

جدول (١٤) للمدة (١٩٩٠-١٩٩٦) / المرحلة الأولى

مؤشر حق الملكية إلى الائتمان النقدي والاستثمارات (الاف الدنانير)

السنة	حق الملكية (١)	الائتمان النقدي والاستثمارات (٢)	مؤشر ٢/١ %	المؤشر قياسا بالأسعار الثابتة %	الرقم القياسي للأسعار المستهلك لسنة الأساس ١٩٩٣
١٩٩٠	١٠٦٥٤٦	١٦٠,٥٥٧	٦٦.٣٦	١,٠٥٣.	٦.٣
١٩٩١	١١٣٠٣٠	١٧٣٠٢	٦٥٣.٢٧٧	٣٦.٩٠٨	١٧.٧
١٩٩٢	١٢١,٠٨٨	٢٣,٠٠٩	٥٢٦.٢٦٤	١,٦١٩.٢٧٣	٣٢.٥
١٩٩٣	١٣٢٤٦٦	٦٧,٣٦٥	١٩٦.٦٣٩	١٩٦.٦٣٩	١٠٠.٠
١٩٩٤	١٥٧٨٩٨	٢١٦,١٩٢	٧٣.٠٣٦	١٣.٣١٦	٥٤٨.٥
١٩٩٥	٢٣٧١١٠	٣٤٩,٣٤٢	٦٧.٨٧٣	٢.٥٣٩	٢٦٧٢.٩
١٩٩٦	٣٧٥٩٢١	٦٠٤,٢٢٦	٦٢.٢١٥	٢.٧٧٥	٢٢٤٢.١
المتوسط			٢٣٥.٠٩٥	٤١٧.٧٧٩	

جدول (١٥) للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٨) / المرحلة الثانية

١٩٩٧	٦٨٨٧٠.٤	٩٧٨,١٥٧	٧٠.٤٠٨	٢.٥٥٢	٢٧٥٩.٢
١٩٩٨	٩٠٣٢٣٦	١,١٤٩,٤٥٠	٧٨.٥٨٠	٢.٤٨١	٣١٦٦.٧
١٩٩٩	١٤٧٦٨٠.٩	٣,١٤٣,٧٧٢	٤٦.٩٧٦	١.٣١٨	٣٥٦٥.٠
٢٠٠٠	٢٥٥٧٨٠.٣	٨,٩٢٢,٧٥١	٢٨.٦٦٦	٠.٧٦٦	٣٧٤٢.٥
٢٠٠١	٣٨٣٣٧٢٢	٢٠,٨٨٩,٢٣٥	١٨.٣٥٣	٠.٤٢١	٤٣٥٥.٣
٢٠٠٢	٢٤١٠٦٠.٨	٢٢,٤٩٦,٩٦٨	١٠.٧١٥	٠.٢٠٦	٥١٩٦.٦
٢٠٠٣	٣٨٦١٤٨٢	٨,٦٦١,٨٤٣	٤٤.٥٨٠	٠.٦٤٢	٦٩٤٣.٥
٢٠٠٤	١١٩٠٣٨١٣	٥٢,٥٥٧,٧٩٥	٢٢.٦٤٩	٠.٢٥٧	٨٨١٥.٦



١٢٠٧٣.٨	٢.٧٦٣	٣٣٣.٦٤٨	٦٧,٤٥١,٣٦٣	٢٢٥.٥٠٠.٨٠	٢٠٠٥
١٨٥٠٠.٨	٥١.٦٤٤	٩,٥٥٤.٥٣٦	٨٥,١٤٩,٧٣٦	٨١٣٥٦٦٢٥٣٣	٢٠٠٦
٢٤٢٠٥.٥	٠.١٠٩	٢٦.٢٧٨	١٢٧,٩١٢,٢٩٣	٣٣٦١٢٣٦٨	٢٠٠٧
٢٤٨٥١.٣	٠.١٢٢	٣٠.٢٢١	٩٩,٢٢٢,٤٩٧	٢٩٩٨٦٢٧١	٢٠٠٨
	٥.٢٧٣	٨٥٥.٤٦٨			المتوسط

((الاستنتاجات و التوصيات))

الاستنتاجات :

١- عدم وجود توافق في الموارد الذاتية والغير ذاتية عند توظيف مواد كمصرف شامل والاعتماد بشكل كبير على الموارد الذاتية متجاهلاً للموارد الغير ذاتية وأهميتها للمصرف بعكس المرحلة الأولى فنلاحظ إن هناك توافق في مصادر واستخدامات الأموال مما يدل على إتباع المصرف لسياسة ائتمانية رشيدة وسليمة مما ولد عوائد مجزية بالرغم من الحصار الاقتصادي المفروض على البلد.

٢- إن المتوسط العام لمعدل كفاية رأس المال في المرحلة الصيرفة الشاملة بلغ معدل (٨٥٥.٤٦٨) أكثر مما عليه في مرحلة الصيرفة المتخصصة وهذا يدل على وجود امول عاطلة لم يتم اسغلالها في عمليات التوظيف لتحقيق الارياح وتعزيز التنمية الاقتصادية .

٣- إن التوسع في حجم الإقراض كان له الأثر الواضح في زيادة حجم القروض المستحقة، وكان المصرف الصناعي كونه شامل هو الأفضل أداءً في هذا الجانب (استحصلاً ومتابعةً) من المصارف المتخصصة وذلك من خلال ارتفاع نسب التسديد.

٤- أثرت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها بلدنا والمخاطر المرافقة لها من عدم استقرار في جوانب الحياة السياسية والاقتصادية المختلفة ، مما أدى إلى ظهور فجوة بين نشاطي المصرف الصناعي التخصصي والشامل .

التوصيات :-

١- ضرورة التوازن ما بين الموارد الذاتية والغير ذاتية عند توظيف الموارد الكلية في عمليتي الائتمان والاستثمار وأتباع سياسة ائتمانية تحقق الكفاءة وحسن الاستغلال للموارد المالية في المرحلة الثانية .



الاطاريح :-

- ١ - الإمام / صلاح الدين محمد الامام " ادارة الاموال في ظل الصيرفة الشاملة " أطروحة دكتوراه - كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨ .
 - ٢ - الحكيم / ميثم فريد راضي / اثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل (١،٢) - دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية / مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية- جامعة بغداد / دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف / ٢٠٠٨ م .
 - ٣ - الطاهر / شاهين عكاب سالم / اثر عمليات الصيرفة الشاملة في نتائج أعمال المصرف الصناعي ومصرف الرشيد (دراسة مقارنة) / جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد / وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المصارف / ٢٠٠٠ م .
 - ٤ - العزاوي / سهام محمد / المصارف المتخصصة ودورها في عملية التنمية في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٠ / كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد / وهو جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية / ٢٠٠٤ .
 - ٥ - القرشي / فتحية ماهر عبد الرضا / تحول عمليات المصرف العقاري من الصيرفة المتخصصة إلى الصيرفة الشاملة كأداة لتحسين الربحية / دراسة تطبيقية / وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المصارف / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد / ٢٠٠١ م
- الدوريات:-

- ١ - النشرة المصرفية العربية / اتحاد المصارف العربية / مترجم / البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث / المكتبة / الفصل الثاني: ٢٠٠٩ .
- ٢ - التقرير السنوي للمصرف الصناعي العراقي لجميع سنوات البحث .

Abstract.

The bank faces many changes during its work which has been transformed from an industrial bank is seeking to achieve industrial development through granting loans and lines of development and is supported by the State, to a comprehensive bank seeks to achieve profitability in light of diversification of activities, services and credit operations.

The aim of The research is to study the changes that occurred in the Industrial Bank, and the impact of this shift on the credit activity. Was based on the hypothesis main that :-

No significant correlation between the credit activity and the size of the shift towards the overall banking operations and specialized rate through the profit generated from the resources employed in various financial activities, credit-generating income.



The most important conclusions reached by the researcher are: -
the economic and political transformation and social witnessed by our country and the attendant risks have effect the instability of political aspects and different life of economics , leading to the emergence of a gap between Industrial activity Specialist Bank and comprehensive Bank.
one of the main recommendations of the research is: -
The need for all the ways and means by which the Industrial Bank has to work activities within the two activities and comprehensive basis to support the specialized.